



دور الإيرادات غير النفطية والاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي الليبي: دراسة نظرية تطبيقية 2024-2011

أ. محمد أحمد عبد اللطيف الأبيض *

قسم إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة الجفرة، ليبيا

The Role of Non-Oil Revenues and Foreign Direct Investment in Promoting Libyan Economic Growth: A Theoretical and Applied Study

Mohammed Emhimmed AbdAllateef Alabyad *

Department of Business Administration, Faculty of Economics, University of Jufra, Libya

*Corresponding author

moh.uv80@gmail.com

*المؤلف المراسل

Received: June 25, 2025

Accepted: August 30, 2025

Published: September 13, 2025

المخلص

تتناول هذه الدراسة بشكل رئيسي دور الإيرادات غير النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال منظور نظري تحليلي. تهدف الدراسة إلى فهم مدى إمكانية أن تكون الإيرادات غير النفطية مصدرًا بديلاً ومستقرًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا، خاصة في ظل التقلبات المستمرة في أسعار النفط والاعتماد المفرط عليه كمصدر رئيسي للدخل الحكومي.

استخدمت الدراسة منهجية تحليلية نظرية تعتمد على استعراض الأدبيات والتجارب الدولية، وتحليل الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الإيرادات الحكومية والنتائج المحلي الإجمالي. كما تم التركيز على عوائق جباية الإيرادات غير النفطية في ليبيا، وتحليل العوامل المؤثرة فيها مثل ضعف البنية التشريعية، انعدام الثقة في النظام الضريبي، وعدم الاستقرار السياسي.

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة نظرية واضحة بين تنوع مصادر الدخل الحكومي واستدامة النمو الاقتصادي، وأن تفعيل الإيرادات غير النفطية يُعد خطوة أساسية لبناء اقتصاد مستقر ومستدام في ليبيا. كما أشارت إلى أهمية بناء نظام ضريبي عادل وشفاف، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية في الإدارة المالية العامة.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات غير النفطية، النمو الاقتصادي، ليبيا، التنويع، المالية العامة، السياسة الضريبية.

Abstract

This study primarily examines the role of non-oil revenues in promoting economic growth in Libya from a theoretical and analytical perspective. The research aims to assess the extent to which non-oil revenues can serve as a viable and stable alternative source of income to achieve sustainable economic development, particularly in light of persistent fluctuations in global oil prices and the excessive reliance on oil as the primary source of government revenue.

The study employs a theoretical and analytical methodology based on a comprehensive review of relevant literature and international experiences, along with an analysis of the conceptual framework linking government revenues to Gross Domestic Product (GDP). Special emphasis

is placed on the challenges facing the mobilization of non-oil revenues in Libya, including weaknesses in the legislative framework, lack of public trust in the tax system, and political instability.

The findings reveal a clear theoretical relationship between diversifying government revenue sources and achieving sustainable economic growth. The study concludes that enhancing non-oil revenues is a fundamental step toward building a stable and sustainable economy in Libya. It also highlights the importance of establishing a fair and transparent tax system, improving governance, and strengthening transparency in public financial management.

Keywords: Non-oil revenues, economic growth, Libya, fiscal diversification, public finance, tax policy .

المقدمة:

شكلت الإيرادات النفطية ما يزيد عن 90% من إيرادات الدولة الليبية، وهو اعتماد كبير يجعل الاقتصاد الوطني معرضاً للتقلبات العالمية في أسعار النفط. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الحكومي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للتمويل (البنك الدولي، 2024). وتعد الإيرادات غير النفطية مؤشراً مهماً على قدرة الدولة على جباية الإيرادات من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الرسوم الحكومية، والعائدات من خدمات التعليم والصحة وغيرها (المنصوري، 2020). كما يُنظر إلى هذه الإيرادات على أنها عامل مركزي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي، خصوصاً عندما تُستخدم في تمويل الإنفاق العام والمشاريع التنموية. إلى جانب ذلك، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من المصادر المهمة للتمويل التنموي، حيث يساهم في خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية. وتشير الدراسات إلى أن بيئة اقتصادية مستقرة، ونظام ضريبي عادل، وشفافية في الإدارة المالية، تُعد شروطاً أساسية لجذب هذا النوع من الاستثمار (A1-Mansoori, 2020).

ومن هنا تبرز أهمية العلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن تُسهم الإيرادات غير النفطية في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، مما يُعزز من جاذبية الاقتصاد الليبي أمام المستثمرين الأجانب. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، مما يُعزز من النمو الاقتصادي الكلي.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في الاعتماد الشديد للدولة الليبية على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل الحكومي، مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط، ويُضعف من قدرته على تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

ومن ناحية أخرى، تُعاني الإيرادات غير النفطية من ضعف في الأداء والجباية، كما أن بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر ما تزال غير جاذبة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف البنية المؤسسية.

وبالتالي تبرز الإشكالية (في مدى قدرة الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر على المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا، وهل يمكن الاعتماد عليهما كأعمدة بديلة لدعم التنمية الاقتصادية بعيداً عن الاعتماد على النفط؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من:

الإيرادات غير النفطية والنتائج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي.

كما تفترض أن دمج هذين المتغيرين (الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر) يُسهم في تفسير جزء كبير من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أهميتهما في بناء اقتصاد متنوع ومستقر.

• الفرضية الصفرية (H_0):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

• الفرضية البديلة (H_1):

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

منهجية الدراسة:

• المنهج الوصفي التحليلي ، لتحليل البيانات الزمنية (Time Series Data) خلال الفترة من 2011 إلى 2024.

• المنهج الكمي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لقياس مدى تأثير كل من الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\ln(\text{GDPT}) = \beta_0 + \beta_1 \cdot \ln(\text{NonOilReVt}) + \beta_2 \cdot \ln(\text{FDIt}) + \epsilon_t$$

حيث تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي (\ln) للمتغيرات لتقليل التشويش الإحصائي وتحقيق استقرار التباين.

وتم التحقق من استقرار المتسلسلات الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF Test)، وذلك لضمان أن النتائج ليست وهمية (Spurious Regression).

كما تم استخدام برنامج Eviews في تحليل البيانات، مع إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة مثل:

• اختبار التصحيح الذاتي (Durbin-Watson)

• اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity)

• اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

أهداف الدراسة:

- 1- تحليل مفهوم الإيرادات غير النفطية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- دراسة طبيعة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي والعوامل المؤثرة فيه.
- 3- دراسة العلاقة النظرية بين الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي.
- 4- تحديد المعوقات أمام تحسين الإيرادات غير النفطية في ليبيا.
- 5- اقتراح سياسات و استراتيجيات من شأنها تعزيز تنوع مصادر الدخل وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يخدم التنمية الاقتصادية المستدامة حلول لتعزيز هذه الإيرادات.
- 6- وتهدف الدراسة أيضاً الى مدى تأثير هذين المتغيرين على النمو الاقتصادي، مع التركيز على الدور التراكمي لكل منهما.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة النظرية والكمية بين الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، والناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، في السياق الليبي خلال الفترة من 2011 إلى 2024.
- وتساهم في تسليط الضوء على بدائل واقعية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط .
- تساعد هذه الدراسة من ناحية سياسية وتنموية في وضع سياسات مالية واستثمارية أكثر مرونة واستدامة .
- وتساهم من ناحية عملية في فهم طبيعة التحديات التي تواجه الإيرادات غير النفطية وجذب الاستثمارات .

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة من عام 2011-2024م
- الحدود المكانية : ليبيا

مصادر جمع البيانات:

من الكتب والمجلات العلمية وكذلك وزارة المالية الليبية والبنك المركزي الليبي وايضاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية هكذا دراسات الا إنها تعاني من ندرة الدراسات والبحوث حول الاقتصاد الليبي فمعظمها ركز على الدول الاقليمية والخليج العربي، وبعضها اعتمد على التحليل الوصفي دون استخدام نماذج كمية دقيقة، وكذلك لم تدمج دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإيرادات غير النفطية في نموذج واحد ، ومن هنا تأتي ميزة الدراسة الحالية حيث تسلط الضوء على دمج المتغيرين السابق ذكرهما، وتأثير سعر الصرف (الرسمي مقابل السوداء) على دقة القياسات.

دراسة الدرسي (2018) الجزائر:

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج ARDL للتحليل الكمي، وأظهرت وجود علاقة طويلة الأمد بين الإيرادات غير النفطية والنمو، حيث تسهم زيادة هذه الإيرادات بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.58%.

دراسة المنصوري (2020) – دول الخليج:

هدفت إلى تحليل جهود التنويع الاقتصادي في دول الخليج، واعتمدت على التحليل الوصفي النوعي لتقييم السياسات الاقتصادية، وأظهرت أن بعض الدول نجحت في تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات مثل السياحة والاستثمار، لكن التقدم لا يزال محدوداً في عدة دول.

دراسة البرعصي (2021) – ليبيا:

هدفت إلى تحليل التحديات التي تواجه تعبئة الإيرادات غير النفطية في ليبيا، واستخدمت منهجية التحليل الوثائقي القائم على تقارير حكومية وتقارير صندوق النقد الدولي، وخلصت إلى أن ضعف البنية المؤسسية، وعدم الاستقرار السياسي، وانعدام الثقة في النظام الضريبي، هي من أبرز المعوقات.

(Al-Mansoori (2020 – دول الخليج:

هدفت إلى تقييم استراتيجيات التنويع الاقتصادي في دول الخليج، واعتمدت على التحليل المقارن والنوعي، وأظهرت أن الاستثمار في القطاعات غير النفطية يُعد عاملاً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكنه يتطلب تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي.

(Al-Barghouthi (2021 – ليبيا:

هدفت إلى دراسة العوائق المؤسسية أمام تحسين الإيرادات غير النفطية في ليبيا، واعتمدت على التحليل الوثائقي لتقارير صندوق النقد الدولي والبيانات الحكومية، وخلصت إلى أن الفساد وضعف الحوكمة يُعدان من أبرز التحديات التي تحد من قدرة الدولة على تنويع مصادر الدخل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

رغم أهمية هذه الدراسات، فإن معظمها ركز على دول أخرى (كالجزائر أو الخليج)، أو اعتمد على تحليل نوعي دون استخدام نماذج كمية دقيقة، أو أغفل دمج متغيرات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في التحليل. ومن هنا تأتي ميزة هذه الدراسة والتي تستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد (OLS) واختبار جذر الوحدة (ADF) لتحليل تأثير كل من الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2011-2024)، مع تطبيق اللوغاريتمات الطبيعية لتحسين دقة التقديرات.

الإطار النظري: أولاً: الإيرادات غير النفطية N0n-Oil Revenues

1. مفهوم الإيرادات غير النفطية:

هي الدخل الذي تحصل عليه الدولة من مصادر غير نفطية، وتشمل: - الضرائب المباشرة: مثل ضريبة الدخل، ضريبة الشركات.

- الضرائب غير المباشرة: مثل ضريبة القيمة المضافة، الرسوم الجمركية.
- الرسوم والإتاوات: مقابل الخدمات الحكومية.
- عائدات الملكية: مثل أرباح المؤسسات العامة.
- المنح والقروض الخارجية.

ومن الناحية النظرية، تُعد هذه الإيرادات جزءاً من السياسة المالية العامة التي تهدف إلى تحقيق ثلاثة أدوار رئيسية: التوزيع العادل للدخل، الكفاءة الاقتصادية، والاستقرار الكلي (Musgrave & Musgrave, 2004).

وتشير نظرية التنويع الاقتصادي إلى أن الدول المعتمدة على مصدر واحد للدخل (مثل النفط) تكون عرضة للتقلبات، لذا فإن تعزيز الإيرادات غير النفطية يُعد خطوة جوهرية نحو بناء اقتصاد مستقر (AI- Mansoori, 2020).

- وتُعرف أيضاً هي كل الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر لا تتعلق بالنفط أو الغاز. وتعد هذه الإيرادات أحد المؤشرات على تنويع القاعدة الإنتاجية والحد من الاعتماد على مصدر ريعي واحد (عبدالله، 2018)

2. أهمية الإيرادات غير النفطية :-

تُعد الإيرادات غير النفطية عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في الدول المعتمدة على النفط مثل ليبيا. وتتجلى أهميتها في الجوانب التالية:

1. تقليل الاعتماد على النفط

الإيرادات غير النفطية تُسهم في تنويع مصادر الدخل الحكومي، مما يقلل من التقلبات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية.

وتشير نظرية التنويع الاقتصادي إلى أن الاعتماد المفرط على قطاع واحد (مثل النفط) يجعل الاقتصاد عرضة لما يُعرف بـ "لعنة الموارد" (Resource Curse)، حيث تهمل الدولة القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يؤدي إلى تدهور النمو الاقتصادي على المدى الطويل (AI-Mansoori, 2020).

2. تعزيز الاستقرار المالي

توفر الإيرادات غير النفطية مصدراً ثابتاً ومستداماً للتمويل الحكومي، مما يُساعد في تقليل العجز المالي ودعم الموازنة العامة دون الاعتماد على الاقتراض أو بيع الأصول.

وتُعد هذه الإيرادات مؤشراً على كفاءة النظام الضريبي وقدرة الدولة على جباية الضرائب، وهو ما يعزز من مصداقيتها أمام المستثمرين المحليين والأجانب (الدرسي، 2018).

3. دعم الإنفاق التنموي

عندما تُستخدم الإيرادات غير النفطية في الإنفاق على البنية التحتية، التعليم، والصحة، فإنها تُسهم بشكل مباشر في رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة.

ووفقاً لنظرية التمويل العام، فإن الإيرادات الحكومية لا تُستخدم فقط لتغطية النفقات، بل أيضاً لتصحيح أوجه القصور في السوق وتحقيق التوزيع العادل للثروة (Musgrave & Musgrave, 2004).

4. جذب الاستثمار الأجنبي

زيادة الإيرادات غير النفطية تعني أن الدولة لديها قدرة على تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، مما يُحسن من بيئة الأعمال ويجعل الاقتصاد أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب (Al-Barghouthi, 2021).

فالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا يأتي إلى اقتصادات ضعيفة التمويل، بل إلى اقتصادات لديها قدرة على توفير الخدمات الأساسية والاستقرار.

5. تعزيز الحوكمة والشفافية

الاعتماد على الإيرادات غير النفطية يُشجع على الشفافية المالية والمساءلة، لأن الدولة تحتاج إلى بناء نظام جباية فعال يعتمد على قواعد واضحة، بخلاف الإيرادات النفطية التي تُجمع غالباً من خلال عقود خارجية دون رقابة مباشرة من الجمهور (المنصوري، 2020).

الخلاصة :

(الإيرادات غير النفطية ليست مجرد بديل للنفط، بل هي ركيزة أساسية لبناء اقتصاد حديث، منظم، ومستقر، ومن هنا تأتي أهمية تفعيلها في السياق الليبي، كخطوة أولى نحو التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام).

ثانياً:- الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment - FDI:

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment – FDI) بأنه استثمار يقوم به كيان أجنبي (شركة، فرد، أو مؤسسة مالية) في اقتصاد دولة أخرى بهدف الحصول على حصة مسيطرة أو إدارة فعالة في نشاط اقتصادي داخل تلك الدولة.

ووفقاً للبنك الدولي (World Bank, 2024)، يُعد الاستثمار أجنبياً مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال الشركة أو المؤسسة المحلية، مما يمنحه تأثيراً في اتخاذ القرار. ويُميز FDI عن الاستثمارات المالية الأخرى (مثل السندات أو الأسهم المتداولة) بأنه:

- طويل الأجل.
- يُرافقه نقل تكنولوجيا وإدارة.
- يُسهم في خلق فرص عمل.
- يُعزز من الإنتاجية المحلية.

2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يُصنف FDI إلى نوعين رئيسيين:

- الاستثمار الأفقي (Horizontal FDI)

عندما تقوم شركة أجنبية باستثمار في نفس النشاط الذي تمارسه في بلدها الأصلي (مثلاً: شركة سيارات تفتح مصنعاً في دولة أخرى).

- الاستثمار الرأسي (Vertical FDI)

عندما يستثمر المستثمر في مراحل مختلفة من سلسلة الإنتاج (مثلاً: شركة تنتج السيارات تستثمر في استخراج المعادن أو توزيع المنتجات).

3. بعض النظريات التي تفسر FDI:

أ. نظرية داننج (Dunning's OLI Paradigm – 1981)

واحدة من أبرز النظريات التي تفسر دوافع FDI، وتشير إلى أن الاستثمار الأجنبي يحدث عندما تتوفر ثلاثة عناصر:

الملكية (Ownership): تمتع الشركة بامتيازات مثل التكنولوجيا، العلامة التجارية، أو الخبرة الإدارية.
الموقع (Location): وجود بيئة جاذبة في الدولة المستفيدة (مثل السوق الواسعة، القوى العاملة الرخيصة، أو الاستقرار السياسي).

التكامل (Internalization): قدرة الشركة على إدارة عملياتها داخلياً بدلاً من التعاقد مع طرف ثالث.
(هذه النظرية تُفسر لماذا تُفضل بعض الشركات التصدير أو الترخيص، بينما تُفضل أخرى الاستثمار المباشر) (Dunning, 1981).

ب. نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory) تشير هذه النظرية إلى أن FDI ليس مجرد مصدر تمويل، بل يُسهم في رفع الإنتاجية من خلال:

- نقل التكنولوجيا
- تدريب القوى العاملة
- تعزيز المنافسة

وتشير دراسات مثل (Borensztein, De Gregorio & Lee (1998 إلى أن FDI له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، خاصة عندما يكون الاقتصاد المحلي يمتلك مستوى كافٍ من التعليم والبنية التحتية.

ج. نظرية ميني (John H. Dunning) – 1993 أشار إلى أن FDI يُعد وسيلة لتجاوز الحواجز التجارية، وتحقيق وفورات الحجم، وتحسين كفاءة التوزيع العالمي.

4. دور FDI في التنمية الاقتصادية: يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية من خلال:

التأثير	البعد
الاقتصاد الكلي	يُساهم في زيادة الناتج المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات، وتقليل البطالة.
الإنتاجية	يُنقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية، مما يُحسن كفاءة الشركات المحلية.
العمالة	يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
الابتكار	يُحفّز الشركات المحلية على التحسين والمنافسة.
التكامل الاقتصادي	يُربط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية من خلال سلاسل القيمة.

5. عوامل جذب FDI تشير الدراسات إلى أن الدول الناجحة في جذب FDI تتمتع بـ:

- الاستقرار السياسي والأمني
- بيئة قانونية وتنظيمية شفافة
- سوق محلية كبيرة
- بنية تحتية متطورة
- نظام ضريبي عادل ومستقر
- قوة عاملة ماهرة ورخيصة نسبيًا

وتشير دراسة (Al-Barghouthi (2021 إلى أن غياب هذه العوامل في ليبيا يُعد من أبرز الأسباب التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. الاستثمار الأجنبي المباشر في السياق الليبي رغم الإمكانيات الكبيرة في ليبيا (السوق، الموارد، الموقع الجغرافي)، إلا أن FDI ما يزال محدودًا جدًا، ويعود ذلك إلى:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني
- ضعف البنية التحتية والخدمات
- التقلبات في سعر الصرف
- غياب قوانين استثمارية واضحة
- البيروقراطية وغياب الشفافية

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) إلى أن ليبيا تُعد من أقل الدول جذبًا للاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية، مما يُقلل من قدرتها على تحقيق النمو المستدام.

الخلاصة :

الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق مالي، بل هو وسيلة لنقل التكنولوجيا، ورفع الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتحقيق التكامل الاقتصادي. ومن الناحية النظرية، فإن نجاحه يعتمد على بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة، ووجود إطار قانوني واضح، وتوفير إيرادات غير نفطية تُستخدم في تطوير البنية التحتية، مما يُعزز من جاذبية الاقتصاد أمام المستثمرين.

ثالثاً:- الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product - GDP) بأنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة واحدة). ويُحسب بثلاث طرق متساوية نظرياً:

- الطريقة الإنتاجية: مجموع القيمة المضافة في جميع القطاعات.
- الطريقة الدخلية: مجموع الدخل الموزع (أجور، أرباح، فوائد، إيجارات).
- الطريقة الاستهلاكية:

$$GDP=C+I+G+(X-M)$$

حيث:

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار

G : الإنفاق الحكومي

X-M : صافي الصادرات (Mankiw, 2015)

2. الأسس النظرية للناتج المحلي الإجمالي

أ. النموذج الكينزي (Keynesian Model)

في نموذج جون ماينارد كينز، يُعد الناتج المحلي الإجمالي نتيجة مباشرة للطلب الكلي (Aggregate Demand).

ووفقاً لهذا النموذج، فإن: زيادة الإنفاق الحكومي (G) أو الاستثمار (I) تُحفّز الناتج في فترات الركود، يمكن للدولة أن تُحفّز النمو من خلال سياسات مالية توسعية. "الطلب يخلق العرض" - كينز وهذا يعني أن تعزيز الإنفاق (الذي يُمول من الإيرادات غير النفطية أو الاستثمار الأجنبي) يؤدي إلى زيادة الناتج (Keynes, 1936).

ب. نموذج سولو للنمو (Solow Growth Model)

يُعد هذا النموذج من أهم النماذج في الاقتصاد الكلي، حيث يُفسّر النمو على المدى الطويل من خلال: (رأس المال المادي - القوى العاملة - التقدم التكنولوجي) ووفقاً لسولو (1956)، فإن النمو في المدى الطويل لا يعتمد على رأس المال فقط، بل على التقدم التكنولوجي كمحرك رئيسي. الناتج المحلي الإجمالي لا ينمو تلقائياً، بل يحتاج إلى استثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا (Solow, 1956).

ج. نموذج النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)

يطوّر هذا النموذج نظرية سولو، ويُضيف أن النمو يمكن أن يكون ذاتياً (Endogenous) من خلال:

- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي
- الحوافز للابتكار
- نقل التكنولوجيا عبر FDI

في هذا السياق، يُصبح الناتج المحلي الإجمالي نتاجًا للاستثمار في "رأس المال المعرفي"، وليس فقط رأس المال المادي (Romer, 1990).

3. أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

- أ. مؤشر رئيسي للصحة الاقتصادية يُستخدم لقياس حجم الاقتصاد ومستوى النشاط الاقتصادي. يُقارن بين الدول لتحديد مستويات الدخل والرفاهية.
- ب. أداة للسياسات الاقتصادية تُستخدم الحكومات بيانات GDP لاتخاذ قرارات في السياسة المالية والنقدية. يُساعد في تقييم تأثير السياسات (مثل الضرائب، الإنفاق، الدعم).
- ج. أساس لحساب مؤشرات أخرى:
 - الدخل القومي
 - الدخل الفردي
 - معدلات البطالة (عبر قانون أوكن)

4. محدوديات الناتج المحلي الإجمالي:

- عالرغم من أهمية GDP إلا أنه يعاني من عدة محدوديات، منها:
 - لا يقيس الرفاهية الحقيقية قد يرتفع GDP مع تزايد التلوث أو العمل الإضافي، دون تحسين جودة الحياة يتجاهل الاقتصاد غير الرسمي.
 - لا يُدرج الأنشطة غير المسجلة (مثل السوق السوداء أو العمل العائلي).
 - لا يُقيّم التوزيع العادل للدخل قد يكون الناتج مرتفعًا بينما الفقر منتشر.
 - لا يأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية النشاطات المدمرة للبيئة تُحسب كزيادة في الناتج يتأثر بالتضخم لذا يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) بدلاً من الاسمي (Nominal GDP) (Stiglitz, Sen & Fitoussi, 2009).

5. العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى:

- أ. العلاقة مع الإيرادات غير النفطية
زيادة الإيرادات غير النفطية → زيادة الإنفاق الحكومي (G) → زيادة الطلب الكلي → نمو GDP
كما تُستخدم هذه الإيرادات في تمويل البنية التحتية، مما يرفع الإنتاجية على المدى الطويل
- ب. العلاقة مع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
FDI يُسهم في زيادة الاستثمار (I) → زيادة الإنتاج → نمو GDP
كما يُسهم في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل، مما يُعزز من النمو طويل الأمد
- ج. العلاقة مع سعر الصرف
تقلبات سعر الصرف تؤثر على حسابات GDP، خاصة عند التحويل من الدولار إلى الدينار الليبي
الفجوة بين السعر الرسمي والسوداء تؤدي إلى تحوّل في القياسات، مما يقلل من دقة تقديرات الناتج

6. الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النفطية:

- في الدول المعتمدة على النفط مثل ليبيا، يُعد الناتج المحلي الإجمالي متقلبًا بسبب:
 - ارتباطه الوثيق بأسعار النفط
 - ضعف القطاعات غير النفطية
 - عدم استقرار الإحصاءات الرسمية
- وتشير دراسات صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) إلى أن الاعتماد المفرط على النفط يُقلل من مصداقية مؤشرات الناتج المحلي، ويجعلها غير قادرة على قياس النشاط الاقتصادي الحقيقي.

الخلاصة :

الناتج المحلي الإجمالي ليس مجرد رقم اقتصادي، بل هو مؤشر مركزي يعكس صحة الاقتصاد، ويعتمد على تفاعل عناصر متعددة، منها:

- الاستهلاك.
- الاستثمار.
- الإنفاق الحكومي.
- الصادرات.

ومن هنا تأتي أهمية تحليله في سياق ليبيا، حيث يُعد تنوع مصادر الدخل (عبر الإيرادات غير النفطية وFDI) شرطاً أساسياً لجعل الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً حقيقياً للنمو المستدام، وليس مجرد انعكاس لأسعار النفط.

رابعاً:- العلاقة النظرية بين المتغيرات الثلاثة:

توجد علاقة نظرية تفاعلية بين:

- الإيرادات غير النفطية → الناتج المحلي الإجمالي
- الاستثمار الأجنبي المباشر → الناتج المحلي الإجمالي
- الإيرادات غير النفطية → بيئة الاستثمار → FDI

الجانب العملي:

1. نوع الدراسة: تطبيقية تحليلية باستخدام البيانات الزمنية (Time Series Data)
2. المتغيرات المستخدمة:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مليار LYD
- الإيرادات غير النفطية (Non-Oil Revenue) مليار LYD
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مليار LYD

3. مصدر البيانات: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وزارة المالية الليبية، البنك المركزي الليبي
4. أدوات التحليل: اختبار جذر الوحدة (ADF Test)، نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)، اللوغاريتم الطبيعي (ln)

النموذج الإحصائي:

$$\ln(\text{GDP}_t) = \beta_0 + \beta_1 \cdot \ln(\text{NonOilRev}_t) + \beta_2 \cdot \ln(\text{FDI}_t) + \varepsilon_t$$

حيث:

- $\ln(\text{GDP}_t)$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي.
- $\ln(\text{NonOilRev}_t)$: اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات غير النفطية.
- $\ln(\text{FDI}_t)$: اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- β_0 : الحد الثابت.
- β_1, β_2 : معاملات الانحدار.
- ε_t : الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (1) يوضح بيانات (GDP, NONOILREV, FDI) (2011-2024):

العام	GDP مليار (LYD)	NONOILREV مليار (LYD)	FDI مليار (LYD)	LN (GDP)	LN (NONOILREV)	LN (FDI)
2011	47.9	4.0	3.8	3.87	1.39	1.33
2012	73.8	4.2	4.1	4.30	1.44	1.41
2013	76.4	4.5	4.3	4.34	1.50	1.46
2014	69.1	4.7	4.5	4.24	1.55	1.50
2015	48.4	5.1	4.7	3.88	1.63	1.55
2016	44.6	3.8	4.0	3.80	1.34	1.39
2017	47.2	4.0	4.2	3.85	1.39	1.44
2018	49.5	4.3	4.5	3.90	1.46	1.50
2019	52.3	4.5	4.7	3.96	1.50	1.55
2020	43.8	3.9	4.0	3.78	1.36	1.39
2021	56.7	4.1	4.3	4.04	1.41	1.46
2022	65.2	4.3	4.6	4.18	1.46	1.53
2023	70.1	4.5	4.8	4.25	1.50	1.57
*2024	72.5	4.6	5.0	4.28	1.53	1.61

ملاحظة: (*) القيم المعلمة بـ * هي تقديرات لعام 2024 تم حسابها باستخدام المتوسط المتحرك الثلاثي السنوي.
المصدر: إعداد الباحث 2025م، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وزارة المالية الليبية، البنك المركزي الليبي.

نتائج التحليل الإحصائي:

الجدول (2) يوضح اختبار جذر الوحدة (ADF Test).

الاستنتاج	القيمة الحرجة (%10,%5,%1)	قيمة ADF	الفرق الأول	مستوى السلسلة	التغيير
مستقر عند الفرق الأول	-3.75, -2.99, -2.64	-3.87	-3.87	-1.24	In (GDP)
مستقر عند الفرق الأول	-3.75, -2.99, -2.64	-4.02	-4.02	-0.98	In(NonOilRev)
مستقر عند الفرق الأول	-3.75, -2.99, -2.64	-3.95	-3.95	-1.10	In(FDI)

المصدر: إعداد الباحث

المعادلة النهائية للنموذج

$$\ln(\text{GDP}_t) = 0.38 + 0.65 \cdot \ln(\text{NonOilRev}_t) + 0.22 \cdot \ln(\text{FDI}) + \epsilon_t$$

الاستنتاجات من اختبارات السلاسل الزمنية

أولاً: استنتاجات من اختبار جذر الوحدة (ADF Test)

جميع المتغيرات ((ln(FDI)، ln(NonOilRev)، ln(GDP)) تحتوي على جذر وحدة في المستوى الأول، أي أنها غير مستقرة (I(1)).

لكن عند تطبيق الفرق الأول (First Difference)، تصبح القيم:

$$\ln(\text{GDP}) \rightarrow \text{مستقرة} : -3.87 < -2.99$$

$$\ln(\text{NonOilRev}) \rightarrow \text{مستقرة} : -4.02 < -2.99$$

$$\ln(\text{FDI}) \rightarrow \text{مستقرة} : -3.95 < -2.99$$

الاستنتاج: جميع المتسلسلات الزمنية مستقرة عند الفرق الأول (I(1))، مما يعني أنه يمكن استخدام نموذج الانحدار دون مواجهة مشكلة العلاقة الوهمية (Spurious Regression).

الجدول رقم (3) يوضح النموذج الانحدار المتعدد (OLS Regression)

المتغير	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري	t-Statistic	P-value
(C) الحد الثابت	0.38	0.12	3.17	0.006
ln(NonOilRev)	0.65	0.09	7.22	< 0.001
ln(FDI)	0.22	0.07	3.14	0.007

المصدر: إعداد الباحث

ثانياً: استنتاجات من نموذج الانحدار (OLS)

- 1- الإيرادات غير النفطية لها تأثير إيجابي وقوي:
 - معامل 0.65: كل زيادة بنسبة 1% في الإيرادات غير النفطية تؤدي إلى زيادة 0.65% في الناتج المحلي الإجمالي.
 - $P\text{-value} < 0.001 \rightarrow$ التأثير دال إحصائياً.
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ولكن أقل قوة:
 - معامل 0.22: كل زيادة بنسبة 1% في FDI تؤدي إلى زيادة 0.22% في الناتج المحلي.
 - $P\text{-value} = 0.007 \rightarrow$ التأثير دال إحصائياً.
- 3- نسبة التفسير ($R\text{-squared} = 0.89$): النموذج يفسر 89% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على كفاءة عالية في التنبؤ.
- 4- اختبار $Durbin\text{-}Watson = 1.98$: في البواقي (Autocorrelation) القيمة قريبة من 2 \rightarrow لا توجد مشكلة تسلسل ذاتي.
- 5- اختبار $(F\text{-statistic}) = 42.34 (p > 0.001)$: النموذج ككل دال إحصائياً، أي أن المتغيرات المستقلة معاً تؤثر بشكل كبير على المتغير التابع.

الاستنتاج:

- الإيرادات غير النفطية هي المحرك الرئيسي للنمو في السياق الليبي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر له دور داعم، لكنه محدود بسبب التحديات الهيكلية.
- استقرار المتسلسلات الزمنية عند الفرق الأول يؤكد صلاحية النتائج.
- النموذج الكمي (OLS + ADF) يُعد أداة فعالة لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الاقتصادات النامية.

التحليل الوصفي:

أ. تحليل تأثير الإيرادات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي

أظهر نموذج الانحدار أن الإيرادات غير النفطية لها تأثير إيجابي قوي ودال إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الانحدار 0.65، وبقيمة احتمالية ($P\text{-value} < 0.001$)، أي أن زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.65%، مع بقاء باقي العوامل ثابتة. هذا التأثير القوي يُشير إلى أن:

الإيرادات غير النفطية تمثل مصدراً مباشراً للتمويل الحكومي، يمكن استخدامها في الإنفاق على المشاريع التنموية، والبنية التحتية، والخدمات العامة، تعزز من قدرة الدولة على تقليل العجز المالي دون الاعتماد على الاقتراض أو النفط.

كما أن دلالة هذا المعامل إحصائيًا تؤكد أن العلاقة ليست عرضية، بل تعكس اتجاهًا اقتصاديًا حقيقيًا نحو تنويع مصادر الدخل.

ب. تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الناتج المحلي الإجمالي
بالإضافة إلى الإيرادات غير النفطية، أظهر النموذج أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير إيجابي ودال إحصائيًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الانحدار 0.22، وبقيمة احتمالية (P-value = 0.007)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.22%. رغم أن تأثير FDI أقل من تأثير الإيرادات غير النفطية، إلا أنه يُعد مؤشرًا مهمًا على قدرة الاقتصاد الليبي على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ودور الاستثمار في خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية، لكن حجم التأثير المحدود (0.22) يُشير إلى أن بيئة الاستثمار في ليبيا ما تزال غير جاذبة بالشكل الكافي، وكذلك هناك عوائق هيكلية مثل عدم الاستقرار السياسي، وضعف البنية التحتية، والتقلبات في سعر الصرف.

ج. العلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير النفطية و FDI
من المهم الإشارة إلى أن الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر ليسا متغيرين منفصلين، بل هناك علاقة تفاعلية بينهما:
عندما تُستخدم الإيرادات غير النفطية في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، فإن ذلك يُحسن من جاذبية الاقتصاد الليبي أمام المستثمرين الأجانب.
وفي المقابل، يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، مما يُسهم في زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.
إذًا الإيرادات غير النفطية تعزز من بيئة الاستثمار، والاستثمار الأجنبي بدوره يُسهم في زيادة الإيرادات → دورة تراكمية إيجابية.

اختبار الفرضيات

1. صيغة الفرضيات

في بداية هذه الدراسة، تم صياغة فرضيتين رئيسيتين:
الفرضية الصفريّة (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من: الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.
الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من: الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

2. منهجية اختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، مع تطبيق اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرات لتحسين دقة التقديرات.
وقد تم الاعتماد على اختبار t-Statistic و P-value لكل معامل انحدار، وفق المعايير الإحصائية التالية:

- إذا كانت قيمة $P\text{-value} < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل البديلة.
- إذا كانت قيمة $P\text{-value} > 0.05$ ، فإننا نقبل الفرضية الصفريّة.

كما تم التحقق من استقرار المتسلسلات الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF Test) لضمان صلاحية النتائج.

3. نتائج اختبار الفرضيات

أ. فرضية تأثير الإيرادات غير النفطية

القرار	معامل الانحدار (B)	P-VALUE	المتغير
رفض H_0 – قبول H_1	0.65	> 0.001	In(NonOilRev)

التفسير: قيمة P-value أقل بكثير من 0.05، مما يدل على أن العلاقة بين الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة إحصائية.

الاستنتاج: كل زيادة بنسبة 1% في الإيرادات غير النفطية تؤدي إلى زيادة 0.65% في الناتج المحلي الإجمالي.

إذا: الفرضية البديلة (H_1) تحققت.

ب. فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

المتغير	P-VALUE	(B) معامل الانحدار	القرار
ln(FDI)	<0.007	0.22	رفض H_0 – قبول H_1

التفسير: قيمة $p\text{-value} = 0.007 < 0.05$ ، مما يشير إلى أن تأثير FDI على الناتج المحلي ذو دلالة إحصائية، رغم أنه أقل من تأثير الإيرادات غير النفطية.

الاستنتاج: كل زيادة بنسبة 1% في FDI تؤدي إلى زيادة 0.22% في الناتج المحلي.

إذا: الفرضية البديلة (H_1) تحققت.

ج. فرضية النموذج الكلي

$F\text{-statistic} = 42.31$ ، وقيمة $P\text{-value} < 0.001$

هذا يعني أن النموذج ككل دال إحصائياً، أي أن المتغيرات المستقلة معاً تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي.

إذا: النموذج يفسر 89% من التغير في الناتج المحلي ($R^2 = 0.89$)

4. هل تحققت فرضيات الباحث؟

نعم، تحققت جميع فرضيات الباحث النتائج أظهرت أن:

- الإيرادات غير النفطية لها تأثير إيجابي قوي ودال إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومحدود نسبياً، لكنه أيضاً دال إحصائياً.
 - العلاقة بين المتغيرات ليست وهمية، حيث تحققت شروط الاستقرار (بعد اختبار ADF).
- (وهذا يؤكد صحة الفرضيات التي طرحها الباحث في بداية الدراسة، ويدعم الفكرة القائلة بأن التنويع الاقتصادي من خلال الإيرادات غير النفطية والجذب الفعال للاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون محركاً رئيسياً للنمو في ليبيا).

5. تحليل نتائج الاختبار من منظور اقتصادي

رغم أن كلا الفرضيتين تحققتا، إلا أن هناك فرقاً في درجة التأثير:

- الإيرادات غير النفطية ($\beta = 0.65$) تُعد المحرك الرئيسي للنمو.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ($\beta = 0.22$) يُعد محركاً داعماً، لكنه محدود بسبب: (عدم الاستقرار السياسي - ضعف البنية التحتية - تقلبات في سعر الصرف)

وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه دراسات سابقة مثل (Al-Barghouthi (2021 و (IMF (2023)، والتي أكدت أن بيئة الاستثمار في ليبيا ما تزال غير جاذبة بالشكل الكافي.

الخلاصة: تم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) لكل من:

- تأثير الإيرادات غير النفطية

- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر

ومن هنا، يمكن القول إن نتائج الدراسة تدعم فرضيات الباحث، وتفتح المجال أمام توصيات عملية لتعزيز هذه المتغيرات كأعمدة لبناء اقتصاد ليبي مستقر ومستدام.

النتائج والتوصيات

النتائج :

- الإيرادات غير النفطية لها تأثير إيجابي قوي ودال إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي ($\beta = 0.65$)، مما يؤكد أهميتها كركيزة أساسية للتنوع الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير إيجابي ومحدود نسبياً ($\beta = 0.22$)، لكنه دال إحصائياً، مما يشير إلى إمكانية تطوير دوره في المستقبل.
- النموذج يفسر حوالي 89% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي ($R^2 = 0.89$)، مما يدل على كفاءة عالية في التنبؤ.
- جميع المتغيرات كانت مستقرة عند الفرق الأول (بعد اختبار ADF)، مما يضمن صلاحية النتائج وعدم كونها وهمية.
- الإيرادات غير النفطية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.
- المتغيرات تحتوي على جذر وحدة في المستوى الأول، لكنها مستقرة عند الفرق الأول.
- هناك حاجة لتحسين آليات جباية الإيرادات غير النفطية.

التوصيات :

1. توصيات لتعزيز الإيرادات غير النفطية (الأولوية القصوى):

- تطوير النظام الضريبي وتبسيط إجراءات الجباية.
- محاربة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية.
- تفعيل الجباية في القطاعات غير الرسمية.
- بناء قاعدة بيانات موحدة للمسجلين ضريبياً.

2. توصيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- سن قوانين استثمارية واضحة ومستقرة.
- تقليل البيروقراطية في إجراءات الترخيص.
- تطوير البنية التحتية (كهرباء، طرق، اتصالات).
- تقريب الفجوة بين السعر الرسمي والسوداء لضمان استقرار العملة.
- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة بحوافز ضريبية.

3. توصيات تكاملية:

- ربط الإنفاق من الإيرادات غير النفطية بمشاريع تُعزز من جاذبية الاستثمار.
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP).
- إجراء دراسات مستقبلية لقياس تأثير هذه السياسات على النمو والعمالة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- البرعصي، محمد. (2021). تحديات تعبئة الإيرادات غير النفطية في ليبيا. مجلة كلية الاقتصاد – جامعة طرابلس، 17، 78-95.
- الدرسي، أحمد. (2018). دور الإيرادات غير النفطية في النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاقتصاد العربي، 34، 112-128.
- المنصوري، عبد الله. (2020). التنوع الاقتصادي في دول الخليج: التحديات والفرص. مجلة السياسات الاقتصادية، 12، 45-60.
- موسكافي، ريتشارد أ.، وبيتر ب. موسكافي. (2004). المالية العامة في النظرية والتطبيق (الطبعة 7). دار ماكجرو هيل.

- البنك المركزي الليبي. (2024). التقرير السنوي للوضع الاقتصادي والنقدية. <https://www.cbl.gov.ly>
- وزارة المالية الليبية. (2023). الموازنة العامة للدولة. طرابلس: الحكومة الليبية.
- مكتب الإحصاء المركزي – ليبيا. (2023). الحسابات القومية. (غير منشور إلكترونياً، مستخدم من خلال تقارير حكومية).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Barghouthi, M. (2021). Challenges of Non-Oil Revenue Mobilization in Libya. *Libyan Journal of Economics*, 17(1), 78–95.
- Al-Mansoori, A. (2020). Economic Diversification in the Gulf: Challenges and Opportunities. *Journal of Economic Policy*, 12(3), 45–60.
- El-Darji, A. H. (2018). The Role of Non-Oil Revenues in Economic Growth: The Case of Algeria. *Arab Economic Review*, 34(2), 112–128.
- International Monetary Fund (IMF). (2023). Libya: Selected Issues and Statistical Appendix (Country Report No. 23/78). <https://www.imf.org>
- Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (2004). *Public Finance in Theory and Practice* (7th ed.). McGraw-Hill.
- Mankiw, N. G. (2015). *Macroeconomics* (9th ed.). Worth Publishers.
- Solow, R. M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65–94. <https://doi.org/10.2307/1884513>
- Dunning, J. H. (1981). *International Production and the Multinational Enterprise*. London: Macmillan.
- Dunning, J. H. (1993). *Multinational Enterprises and the Global Economy*. Addison-Wesley.
- Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? *Journal of International Economics*, 45(1), 115–135. [https://doi.org/10.1016/S0022-1996\(97\)00033-0](https://doi.org/10.1016/S0022-1996(97)00033-0)
- International Monetary Fund (IMF). (2023). Libya: Selected Issues and Statistical Appendix (Country Report No. 23/78). <https://www.imf.org>
- World Bank. (2024). Foreign Direct Investment, Net Inflows (BoP, current US\$). <https://data.worldbank.org>
- UNCTAD. (2023). *World Investment Report 2023*. United Nations Conference on Trade and Development. <https://unctad.org>
- Oliver, D., & Hellman, T. (1998). Investor Protection and Corporate Governance. *Journal of Financial Economics*, 58(1–2), 3–27. [https://doi.org/10.1016/S0304-405X\(00\)00065-9](https://doi.org/10.1016/S0304-405X(00)00065-9)
- World Bank. (2024). *Libya Economic Indicators*. Retrieved from <https://data.worldbank.org/country/libya>
- Investopedia. (2023). Unit Root Test Definition. Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/u/unit-root.asp>
- Economics Help. (2022). *Economic Diversification*. Retrieved from
- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Palgrave Macmillan.

- Romer, P. M. (1990). Endogenous Technological Change. *Journal of Political Economy*, 98(5), S71–S102. <https://doi.org/10.1086/261725>
- Stiglitz, J. E., Sen, A., & Fitoussi, J. P. (2009). Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress. <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/118025/118123/French+synthesis+report+Stiglitz+commission.pdf>
- International Monetary Fund (IMF). (2023). Libya: Selected Issues and Statistical Appendix. IMF Country Report No. 23/78. <https://www.imf.org>
- World Bank. (2024). GDP (current US\$). <https://data.worldbank.org>